إشكاليه التوفيق بين التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي

محمد صالح شطيب

مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

ان واقع النظام السياسي المغربي المعاصر يتحدد اعتمادا على ثلاثه اعتبارات اساسيه، هي: الدين، والتقاليد المغربيه، ومتطلبات المرحله، ومنبثقه عن هذه الاعتبارات الثلاثه، نجد ثلاثه انماط من التشريع: المصدر التاريخي، العرف، والدستور المكتوب، وكل نمط يقابله حقل "دستوري" محدد. وقد جاء الدستور الجديد لانجاز عمليه تركيب لهذه الانماط. لكن رغم هذا هناك تناقض كبير بين الافكار الإسلاميه والتاريخيه المتمثله بإمارة المؤمنين في الفصل ١٩ من الدستور المغربي، وفكرة النسب الشريف كون الملك المغربي ينسب نفسه الى الرسول الكريم (ﷺ)، وهذا ما يسمى (بالتقليديه)، وبين محاوله الملك ربط هذا التقليد بالحداثه من خلال الدستور والافكار المقتبسه من الدساتير الغربيه وبالاخص الدستور الفرنسي وهذا ما جعل الرابط السياسي والفكري والعقائدي مختلا وغير متزن دستوريا.

المقدمه

ستظل قضية الديمقراطية وتطورها على مستوى النظم السياسية في العالم - المتقدمة منها والنامية - من ابرز القضايا الحيوية التي يثار حولها النقاش في مطلع الالفية الجديدة.

فالتحول نحو الديمقراطية في الحكم بات يشكل إحدى الموجات الكبرى التي شهدها العالم المعاصر والتي بدات تتبلور منذ منتصف السبعينات والثمانيات حتى تاكدت ملامحها في التسعينات.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد بدات مؤشرات التحول الديمقراطي في المملكة المغربية في مطلع التسعينات من القرن العشرين وذلك من خلال مجموعة من التحولات التي عكست في مجملها بواكير تطور ديمقراطي في ظل نظام لطالما اتسم بالسلطة المفرطة وذلك في محاولة لخلق توازن بين كل من الواجهتين التقليدية والحديثة إذ تمثل الشرعية الدينية اهم ركائز النظام المغربي التي يصعب التخلي عنها في حين تعكس الممارسات السياسية الحديثة اهم موجبات التحول الديمقراطي.

من هذا المنطلق تتبدى اهمية تجربة الإصلاح السياسي في المغرب التي ترتبط بنظام سياسي تتعايش قيه التحولات الديمقراطية ذات الطبيعة الخاصة مع ملكية وراثية تستند إلى شرعية امير المؤمنين في إطار تعددية اقرها اول دستور للبلاد عام ١٩٦٢.

غير ان تفاعلات التحول الديمقراطي في المغرب تثير قضايا معقدة وشائكة. ترتبط بحدود وافاق هذا التحول وفي الوقت نفسه تجدانها تتشابك مع موضوع اخر وهو محاولات تفسير استمرارية النظام السياسي الملكي نفسه في المغرب بوضعه الحالي، وهل سيظل متماسكا وقادرا على التكيف مع المتغيرات الحادة والعاصفة في النظام الدولي وعلى المستويين الإقليمي والعربي، وكذلك التطورات الداخلية التي تتجه إلى تكثيف التحول الاقتصادي الذي تدفع إليه هيئات التمويل الدولية.

إشكاليه البحث

يحاول النظام السياسي المغربي الإبقاء على هيمنة المؤسسة الملكية، اي ان الملك يملك ويحكم، وفي الوقت نفسه يسعى للتجاوب مع مقتضيات التغير الديمقراطي التي تستوجب الحد من سلطة الملك.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فرضيه البحث

ان النظام السياسي في المغرب يجمع بين مصادر متباينة للشرعية السياسية تتراوح ما بين المصادر التقليدية القائمة على الدين والعرق. والمصادر التحديثية القائمة على عملية بناء المؤسسات، والانجاز السياسي. وهذه المصادر غالبا ما تتناقض. ذلك إن الاعتماد المفرط من قبل النظام على النوع الاول يسفر عن اثار سلبية في مدى مؤسسية النظام وادائه السياسي.

فالسؤال الذي يساق هنا تعلق بفاعلية هذه التحولات في إطار تبنيه سياسة مازال التقليد والمحافظة يمثلان اهم ملامحها بحيث تثور الشكوك حول مدى إمكانية استيعابها لانماط ديمقراطية للممارسة السياسية.

وفي هذا السياق تعكف الدراسة على استجلاء طبيعة هذه العلاقة التي تشهدها المغرب في خضم الجدل السياسي حولها من خلال خمسة محاور:-

اولا: خصائص النظام السياسي المغربي.

ثانيا: بيئه التحول الديمقراطي في المغرب.

ثالثا: رؤيه المؤسسه الملكيه والمعارضه للإصلاح السياسي.

رابعا: ملامح الإصلاح الدستوري في النظام السياسي المغربي.

خامسا: ملامح التحول الديمقراطي في المغرب.

اولا- خصائص النظام السياسي المغربي

لعل اهم خاصية تميز الكثير من الانظمة السياسية لبلدان العالم الثالث هو ان "رئاسة الدولة" تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الاجهزة، ومن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثم فإن رئيس الدولة يعد الشخصية السياسية الاولى التي تشخص جميع الاجهزة الدستورية التي لاتتمتع باي استقلالية سياسية، وتبقى تابعة للرئيس سواء بشكل اكان مباشر ام غير مباشر ومن ثم فإن العاهل المغربي هو ابرز واهم عنصر في الحياة السياسية المغربية، وهو المحور الذي ترتبط به، وتدور حوله العناصر الاخرى[١].

فنظام الحكم في المغرب هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية طبقا لنص الدستور[٢]، فكما تحدد المادة (١٩) من الدستور (الملك هو امير المؤمنين والنائب الاعلى عن الامة، ورمز وحدتها وهو الضامن لسمعة البلاد واستمراريتها، وبوصفه المدافع عن العقيدة فإنه سيؤكد احترام الدستور وسيكون الحامي لحقوق وحريات المواطنين والجماعات والتنظيمات الاجتماعية)[٣]، يتضح من هذه المادة ان الملك امير المؤمنين والممثل الاسمى للامة.. ففضلا عن سيادة الامة التي تجد مرجعيتها ومصدرها في الشعب هناك سيادة امير المؤمنين التي تستمد اساسها ومصدرها من الله، بحسبانه او يعده خليفة الرسول و ظل الله في الارض، وهو الذي يجعل تمثيلية الملك يعده اميرا للمؤمنين اسمى من تمثيلية البرلمان[٤]، على اساس ان مصدر سلطته هو الله، وكذلك الشعب عبر عقد البيعة الذي يعد من طرف مجموعة من فقهاء القانون الدستوري، عرفاً دستورياً له مكانة النص الدستوري نفسها[٥]، ومن ثم فالسيادة في النظام السياسي المغربي لها مصدر مزدوج، **الاول** له بعد ديني مرتبط بسيادة امير المؤمنين المستمدة من الله، **والثاني** هو مصدر شعبي يرتبط بالشعب، والاخير يمارس سيادته بطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات الدستورية بما فيها،مؤسسة البيعة (العرفية)، وبطريقة مباشرة عبر الاستفتاء[٦].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إذا من خلال ما تقدم ايضا يتضح ان هناك مجموعة من المرتكزات الاساسية التي يستند عليها النظام الملكي المغربي واهمها[٧]:

= فكرة البيعة من زعماء القبائل وكبار المسئولين والعلماء كامير للمؤمنين.

= إن الملك يمارس دوره "كحكم" بين الفر قاء والقبائل وفئات الشعب.

= إن الملك يمارس دوره كضامن لوحدة البلاد واستقرارها السياسي.

وتتعدى التصورات التي ساقها الباحثون حول توصيف النظام السياسي المغربي وتنحصر في وصفه بانه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة، وانه نظام يجمع مابين ثلاثة مفاهيم للديمقراطية هي البربرية والإسلامية والغربية التي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا واحيانا متناقضا[٨]. ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا،او انه نظام رعوي يتسم بالطابع التحديثي لمظاهره الخارجية- الشكلية مثل الدستور والقانون المكتوب ووجود جهاز إدارة للدولة، ولكن يستمر الطابع الرعوي مهيمنا على ادائه والياته، كما يوصف بانه نظام يجمع بين نمطين من الشرعية، اولهما النمط المرتبط بالخلافة اي الشرعية الدينية، والثاني مستوحى من الديمقراطية التحررية، وهناك من يرى إن هذا التناقض مرجعه الطبيعة الدينية لنظام يعتمد في تسويغ شرعيته على المصدر التقليدي الذي يشتمل على بعد ديني إسلامي، غير انه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر إضافية من خلال إسباغ مظاهر العقلانية القانونية كمصدر اخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام[٩].

وفي كل الاحوال يمكن إيجاز اهم ملامح النظام السياسي المغربي فيما يأتي:

١- هيمنة الملك على الحياة السياسية، إذ ان القصر هو محرك الحياة السياسية ومنظمها، ولا يستطيع اي طرف ان يتخذ اي مبادرة دون ان

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ياخذ ردود فعل القصر في الحسبان، وتمشيا مع هذا الامر نجد ان الدساتير المغربية المتعاقبة تعطي الملك مركز الثقل في النظام،

فالملك بالمغرب يعين الوزير الاول، والحكومة المغربية مسئولة امام الملك قبل ان تكون مسؤولة امام البرلمان. وللملك سلطة حل البرلمان وهذا من شانه فتح المجال لممارسة السلطة التشريعية، علاوة على إعلان حالة الطوارئ وهي سلطة غير محدودة، كما يمكن للملك تعديل الدستور وتقديم مشروع دستور للاستفتاء. وسلطة الملك حسب الدستور سلطة مطلقة وهي دستورياً في مامن من اي اعتراض اعتبارا لان شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته. علماً ان الحصانة البرلمانية بالمغرب لا تشمل التعبير عن اراء تجادل في النظام او في المؤسسة الملكية[١٠].

٢- توظيف الحداثة لخدمة التقليدية والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة، وتزويد اليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على انه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض.

٣- انه يسمح بقدر من التعددية إذ يحظر الدستور المغربي نظام الحزب الواحد. وهذه التعددية تفاعلت مع تطبيق نظام السوق في الاقتصاد، ومع الصلة الخاصة بين الشعب والملك غير ان تفاعلات التعددية تتم وفق عدد من القواعد غير الرسمية.

لعل اهم السمات التي تميز الملكية في المغرب تدفعنا إلى إمكانية الزعم بان هذه الملكية تتميز عن نظم ملكية اخرى في المنطقة، وبخاصة تلك النظم الوراثية في بلاد الخليج العربي، فالملكية المغربية اكثر رسوخا وتجذراً في التاريخ المغربي، كما انها تتميز بنوع من الاستمرارية التاريخية، وبعامة فإن الاسرة المالكة في المغرب يسيطر افرادها على وظائف محددة مثل الملك وولي العهد وقيادة الجيش

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بالاساس، بينما تظل بقية قطاعات الدولة بيد شخصيات مدنية تكنوقراطية لا تنتمي للاسرة في حين نجد الاسرة المالكة في الخليج يتعلل افرادها في اغلب مناصب الدولة.

هذا فضلاً عن ان الاسر في الخليج العربي مازال يغلب على ستراتيجيها واساليبها في الحكم استخدام اليات التوازن القبلي في توزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية، على حين عمل النظام المغربي على استخدام ستراتيجيات بوتقة الصهر ودمج القبائل في المجتمع الحديث وعلى إدماج العرب في البربر.

وما يميز الملكية في المغرب ايضاً ان النظام المغربي لم يعرف عنه تاريخياً انه قام بتاسيس قاعدة قبلية له تتكون من القبائل الرئيسية هناك ولكنه بحكم النشاة التاريخية اتجه إلى التصرف بمنطق كون الاسرة المالكة فوق القبائل وانه لاينحاز إلى اي منها[١١].

ثانيا- بيئه التحول الديمقراطي في المغرب

ثمة عناصرعدة تتضمنها البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر في حركته، ومن ثم قابليته للتحول الديمقراطي واهمها:

- **الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه**: عمدت الدولة عام ١٩٧٣ إلى عملية اسمتها (بالمغربة)[١٢]، إذ وضعت الدولة خطة خمسيه (١٩٧٣-١٩٧٧) عملت على تعزيز دور اكبر للدولة في الاستثمار والاهتمام بالصناعة، لكن تواضع النتائج، وتفاقم المديونية الخارجية- التي بلغت ١٣،١ مليار دولار عام ١٩٨١- بالرغم من سنوات التقشف، وزيادة الضرائب وتجميد الاجور، والحد من الاقتراض- وما ارتبط بها من استياء شعبي تجسد في الانتفاضة الشعبية التي شهدتها الدار البيضاء سنة ١٩٨١، وقد ادى هذا كله إلى تقليص الدولة للاستثمارات، وترجيح كفة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

القطاع الخاص، فعلى مدى يزيد عن عشر سنوات شهد المغرب تدهوراً خطيراً في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيقه اوامر صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى بإعادة الهيكلة[١٣].

- **الثقافه السياسيه**: عد مفهوم الثقافة السياسية[١٤]، منذ ظهوره احد المفاهيم الكبرى في علم السياسة، اذ بدا واعدا يتجاوز كثير من المشكلات المثارة فيه، لاسيما تلك المتعلقة بكيفية تاثير الناس في النظام السياسي وطبيعة تفاعلهم على المستوى الكلي والجزئي.

هناك من يشير إلى وجود ثلاث انماط من الثقافة السياسية تميز المجتمع المغربي، اولها ثقافة انقسامية وثانيها ثقافة الإجماع، والثالثة التي لاتزال تعاني من التضييق هي ثقافة المشاركة،

لقد فرضت التقليدية التي ميزت التجربة المغربية حدودا قاسية على عملية التحول والمطالب التي اثيرت حوله، وحققت استقراراً وثباتاً نسبياً يندر ان نجد له نظيرا، بالرغم من بعض التغيرات والمستحدثات التي جلبتها عمليات الاحتكاك بالمغرب من خلال علاقات متنوعة[١٥].

ويمكن القول بوجود ثلاث عناصر رئيسة افرزتها التاثيرات التقليدية التي تسم الثقافة السياسية المغربية:

١- تحييد الإسلام السياسي بفعل ان الملك هو امير المؤمنين وان النظام السياسي قائم على الإسلام.
٢- التمسك بالشكل التقليدي والمسوغات التقليدية للسلطة فامير المؤمنين يلجا للدين والوطنية المغربية بهدف توكيد الشرعية الملكية وتعبئة التاييد للعرش الملكي.
٣- تعبير الحركة السياسية عن واقع مختلط من التقليدية والحداثة.

ومن ثم لايقف تاثير التقليدية عند هذا الحد بل انه يقف في حالات عديدة في وجه محاولات التحديث وما تثيره من تحولات[١٦]. وبالتالي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فإن نمط الثقافة السياسية القائم في المغرب لا يساعد على حفز معدلات التحول الديمقراطي بل ويمكننا القول انه يمثل معوقا في سبيلها.

- **تاثير البيئه الدوليه:** شهد عقد التسعينات ومطلع القرن الحالي جملة من التطورات الدولية الهامة ذات التاثيرات القائمة والمحتملة على التطور السياسي الداخلي في البلدان العربية ومن ابرزهـا انهيـار الاتحـاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية والتحول نحو نظام احادي القطبية وتنامي تاثير ثورة الاتصالات، وحدوث موجة من التحول الديمقراطي علـى الصعيد العالمي خلال الربع الاخير من القرن العشرين وتنـامي دور المجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات الدولية غير الحكوميـة ومن بينها منظمات حقوق الإنسان فضلاً عن بـروز دور منظمـات التمويل الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه السياسات والاشتراطات الاقتصادية لدول الجنوب ومن بينهـا الـدول العربية وخاصة تلك الدول التي تلجا إلى المؤسسات المعنيـة سـعياً للحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية مثل المغرب[١٧]. وبطبيعة الحال لا يخفي ان الضغوط التي تمارس من قبل تلك المؤسسات قـد اسفرت عن تدهور في الاحوال الاقتصادية للمواطنين فـي المغـرب وفتحت الباب لحدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار.

وما ان تم تدشين النظام العالمي الجديد لم تلبـث الولايـات المتحـدة الامريكية ان انتهجت سياسة جديدة تقوم على دعم الديمقراطيـة وتاكيـد حقوق الإنسان في العالم وقد تصاعدت حدة تلك الـسياسة فـي إعقـاب هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١، فبدا "الهجوم الديمقراطي" على المنطقة العربية ومن ضمنها المغرب العربي، من خلال جولة وليم ببرنز (مساعد وزيـر الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط) في مطلع عام ٢٠٠٣، والتي عرض خلالها على البلدان الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب) الخطـوط الكبرى لمشروع الشرق الاوسط الكبير، واستاثر موضوع الإصـلاحات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

السياسية بحصة الاسد من المحادثات التي اجراها مع الرؤساء بوتفليقة وبن علي ومحمد السادس على حساب القضايا الدولية الساخنة[١٨].

ويبدو ان المغرب لم يكن ليشكل الاستثناء داخل جداول الاعمال (Agenda) الامريكية، بالرغم من ان- المغرب- يعد ضمن القائمة الامريكية للنماذج الديمقراطية العربية، فهو يعد حسب التصوّرات الامريكية حالة مثالية او على الاقل انموذجاً على طريق التطوّر الديمقراطي، جعلت منه حليفاً من خارج الحلف الاطلسي، ثم وقعت معه اتفاقية التبادل الحر. إلا ان ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الامريكية من ممارسة ضغوطات ناعمة تستبعد الاساليب السياسية والاقتصادية واستخدام سلاح المعونات وتشجيع بعض منظمات المجتمع المدني ومساندتها سياسياً ومالياً مع تاجيج الازمات الاجتماعية والإثنية، لكنها تقوم على تطبيق سياسات إصلاحية سواء على المستوى الاقتصادي ام الحقوقي ام السياسي[١٩].

ومن ثم يمكن رصد دعامتين حكمتا استجابة النظام السياسي المغربي لمطالب الإصلاح حسب جداول الاَعمال (Agenda) الامريكية[٢٠]:

اولها: ان يتم الإصلاح من داخل بنية السلطة القائمة، فقد استطاعت المؤسسة الملكية ان تحتكر لنفسها إجراءات وبرامج الإصلاح والتغيير وتنفي اي دور فاعل او مؤثر للقوى الاخرى في المجتمع. فهي إصلاحات محكومة بشدة بوظائف تحسين صورة المؤسسة الملكية من خلال توسيع مجال الحريات السياسية والفردية دون محاولة تغيير البنية الفعلية للسلطة. وهكذا استطاعت المؤسسة الملكية قيادة مبادرات إصلاحية في مجال حقوق الإنسان من خلال طي صفحة الماضي عبر هيئة المصالحة والإنصاف التي قوبلت بتنويه الإدارة الامريكية، وكذلك عملت المؤسسة الملكية من خلال وظيفة التحكيم بشكل حاسم وملح لإيجاد الصيغة الملائمة لمعالجة التعددية الفكرية والعقيدية المرتبطة بمدونة الاسرة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيهما: ان يكون إصلاحا تدريجيا، يتجنب الارتدادات المحتملة لخطوات سريعة نحو الإصلاح، والخشية الاساسية هنا ان يقود الإصلاح إلى محصلات تهدد استقرار النظام السياسي المغربي ومصالح الولايات المتحدة على السواء، من قبيل ان يصعد إلى السلطة إسلاميون قد لا تكون لهم قناعة كاملة بالديمقراطية. ونتيجة لذلك، فهناك توافق بين المؤسسة الملكية والولايات المتحدة في ان يسود الإصلاح، لكن بتدرج. ومن ثم فالمؤسسة الملكية هي من يقرر معدل السرعة الذي يناسب تحقيق الإصلاح على اساس التطور السياسي والاجتماعي والثقافي.

ثالثا- رؤيه المؤسسه الملكيه والمعارضه للإصلاح السياسي

١- **رؤيه المؤسسه الملكيه** : تشغل ستراتيجية الإصلاح في النظام المغربي حيزاً متنامياً من شواغل المؤسسة الملكية لا تفقد من خلالها اي صلاحيات اكتسبتها عبر اربعة قرون من حكم الاسرة العلوية وبذلك فهي لاستحداث ستراتيجيات وسبل تسهم في إحداث تغيير في ابنية راسخة وذلك تحت إلحاح مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية.

هذا وقد تبدت ضرورة الإصلاح اثر تراكم مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية انعكست سلبيا على اداء النظام وهو ما حدى بالمؤسسة الملكية الى قبول إجراء مجموعة من الإصلاحات في محاولة لتجديد الحقل السياسي ولكن في ظل استمرارية هيمنة هذه المؤسسة[٢١].

ولعل مما يذكر ان المؤسسة الملكية قد اضفت على التحولات الديمقراطية طابعاً خاصاً من خلال إدراكها لمفهوم الديمقراطية التي ارتاى فيها الملك الحسن " عدم ضرورة الاخذ براي الجميع وعدم اقتضائها العمل براي الاغلبية التي قد تخطئ احيانا وإنما يعني الاعتراف بصواب راي الاغلبية وتبني رايها"[٢٢].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٢٥)

وعلى الصعيد نفسه حرص العاهل المغربي على المبادرة بتحقيق بعض الاصلاحات الديمقراطية متنازلا عن بعض اختصاصاته[٢٣]. بما عكس ارادة للتحول ومن اعلى،هذا وقد اعلن الملك الحسن في بداية التسعينات إن الديمقراطية في تصوره يستند إلى الإقناع والحوار الذي يجب ان يتسم بالمرونة بغية الوصول إلى الاهداف المرجوة[٢٤].

وقد ادى هذا الواقع إلى تصور الكثيرين إن المغرب تعيش مرحلة انتقالية بإرادة المؤسسة الملكية. بيد ان مواجهة النظام المغربي للعديد من الصعوبات والضغوط الداخلية والخارجية إضافة إلى تراكم كل من المشكلات الاقتصادية والسياسية قادت إلى قناعة المؤسسة الملكية بوجوب الإصلاح وتحديد الحقل السياسي بما لايمس محورية دورها بحسبانها الفاعل الاساسي. هذا وقد تقاربت وجهة نظر المؤسسة الملكية مع مختلف القوى السياسية إذ توافق كل منهما حول مفاهيم التوافق والتراضي والتناوب، خاصة بعد إن اسفرت انتخابات ١٩٩٢ عن تشكل كتلتين وهما الكتلة الوطنية والوفاق الوطني بمثابة انعكاس لنوع من التنائية السياسية في المغرب.

وفي إطار هذا السياق عدت التغيير التي اعلن عنها النظام بمثابة الية لتجاوز ازمة التراضي السياسي وتامين الانتقال الديمقراطي الذي عده العاهل المغربي زهينا بتحقيق التناوب السياسي.

وعلى هذا النحو ارتبطت رؤية المؤسسة الملكية للتحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي بمفهوم التناوب وقد توافق هذا المنظور مع دعوة احزاب المعارضة للمشاركة عبر هذه الإلية وقد ارتاى العاهل المغربي الحسن الثاني ان الديمقراطية بدون تناوب ليست ديمقراطية حقيقية. ومن جانبه اكد العاهل المغربي على توجيهه لسياسات البلاد ومساندته للحكومة[٢٥].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ولعل مما يذكر ان العاهل المغربي حرص على استخدام كلمة تنـــاوب السلطة وليس تداولها كاحد اليات التغيير الذي ارتاى فيها اكثر تعبيرا عن المعنى بحيث تحدث تناوب للسلطة بين مجموعتين ووسط بما يؤدي إلـــى التجديد المستمر من خلال التراضي على هذا النحو يعكس التناوب تغييرا في الاشخاص وليس في التوجه السياسي والتغيير في اساليب الحكومة.

وهنا تجدر الإشارة إلى تاكيد العاهل المغربي محورية المؤسسة الملكية في هذا الشان إذ اعلن انه سيضع ثقله الشخصي وصلاحياته الدســتورية لضمان نزاهة الانتخابات[٢٦].

وهنا تجدر الإشارة إلى ان المفاوضات التي شهدنها البلاد بين كل من الكتلة الوطنية التي مثلت احزاب المعارضة وبين المؤسسة الملكيـــة قـــد عكست إلى حد كبير احتكار القصر لعملية صنع القـــرار خاصـــة مـــع الغموض العقيدي لاحزاب المعارضة.

ب- رؤيه المعارضه للإصلاح الـــسياسي: تباينـــت علاقـــة المعارضـــة السياسية في المغرب بالنظام السياسي منذ استقلال المغرب وحتى ما بعد تولي الملك محمد السادس مقاليد الحكم بحيث يمكن القول إن هذه العلاقة قد شهدت في بداياتها نوعا من التوافق بين كل من الطـــرفين سرعان ما تحولت إلى صدام ومواجهة حتى عام ١٩٧٥ الذي شـــهد بدايات الحوار بين كل من المعارضة والمؤسسة لملكية وهو مـــاادى إلى مشاركة مختلف القوى السياسية المعارضة في مؤسسات الـــبلاد حتى تمكنت المعارضة من ادارة السلطة التنفيذية.

هذا وقد شهد عام ١٩٩٣ تغيرا ملحوظا في خطاب المعارضة الر سمية حول طبيعة التحولات والإصلاحات السياسية حيث عكس هذا الخطـــاب قدرا من التذبذب بشان مسالة التحول السياسي ومن هذا المنطلـــق يمكـــن رصد ملامح هذا التباين عبر مرحلتين اساسيتين تمثلـــت اولاهمـــا فـــي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٢٥)

التوكيد على ضرورة الإصلاح والتغيير في حين تبدت الثانية عبر مرحلة تقبل الإصلاحات الشكلية والاكتفاء بالمشاركة في الحكومة.

تبدت اولى خطوات التنسيق بين مختلف احزاب المعارضة في مايس ١٩٩٥ من خلال تقدم حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال بما عرف "بملتمس الرقابة ضد الحكومة" هذا وقد تمكنت مختلف احزاب المعارضة من التجمع في إطار ماعرف " بالكتلة الديمقراطية" التي وقع على ميثاق تاسيسها خمسة احزاب اساسية عبرت من خلاله عن إرادتها في ولوج مرحلة سياسية جديدة تستهل بتوحد مختلف القوى الوطنية ويليها مهمة إصلاح الواقع الدستوري والسياسي[٢٧].

إلا انه برغم هذا التنسيق إلا ان إطراف الكتلة الوطنية افتقرت إلى التجانس والى غياب مشروع مجتمعي موحد متفق عليه فيما بينها إضافة إلى عدم تمسكها ببرنامج ورؤية مشتركة.

حيث ارتاى البعض قبيل إجراء انتخابات ١٩٩٢ الاكتفاء بإصلاحات دستورية جزيئه وعدم المساس بالدور المحوري للمؤسسة الملكية بل والإبقاء على دور اساسي للاجهزة الحكومية. وفي المقابل ارتاى البعض الاخر إلى ضرورة إحداث إصلاحات جذرية عبر منهج ديمقراطي حقيقي يسمح بمعالجة التناقضات التي يعاني منها الواقع المغربي. ومن هذا المنطلق نظرت المجموعة إلى الإصلاح القانوني والسياسي والى التحولات الديمقراطية بصفة عامة باعتبارها جزء لا يتجزا ومطلب شعبي وتوجه عالمي يصعب إغفاله[٢٨].

وقد عكس هذا الواقع بطبيعة الحال تناقضا حادا في كل من خطاب وممارسات الإصلاح لدى مختلف القوى السياسية المعارضة يرجع بالاساس إلى رغبتها في التحالف مع الملك من ناحية ورفضها للهيمنة الحكومية من ناحية اخرى[٢٩].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وبعامة يمكن القول إن مختلف القوى السياسية المغربية قد هدفت من هذا الإصلاح إلى بناء ملكية دستورية شبه رئاسية تحتفظ المؤسسة الملكية من خلالها باختصاصاتها يعد ما حكما بين مختلف القوى السياسية واساسا لوحدة التراب المغربي ولاستقرار وامن البلاد مع تعيين الملك لرئيس الوزراء من الاغلبية البرلمانية.

رابعا- ملامح الإصلاح الدستوري في المغرب

في عام ١٩٦٠، تولى الملك الحسن الثاني العرش وبعد مضي سنة ونيف على توليه للعرش، تمت المصادقة على الدستور المغربي الاول، وخلال بضع وثلاثين سنة بعد ذلك تم تعديل بدستور ١٩٦٢ في خمس صيغ تختلف عن بعضها اختلافات تسير، من جانب اول في تعميق معنى الملكية الدستورية الدي يكون به عاهل البلاد ملكا يملك ويحكم معا، ويمضي، من جانب ثان، في التاكيد على قاعدة الحريات العامة، وفي تعميق لمعنى الهوية المغربية[٣٠]. وهكذا يرى البعض في الصياغة الاخيرة للدستور المغربي (١٩٩٦) إعلاناً صريحاً بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليه دوليا مع التوكيد على الالتزام بالإسلام دينا للدولة والعربية لغة رسمية لها في الوقت الدي تبين فيه الديباجة ايضا على اساس ان (الامازيغية) احد مكونات الوجود المغربي[٣١].

لقد شهد المغرب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٩٦ خمسة دساتير تقاسمت فيما بينها بعض السمات تبدي اهمها في ترجيح كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية إذ اتسمت مشاركة هذه الاخيرة في صياغة السياسات العامة بالتواضع النسبي مقارنة بالسلطة التشريعية التي تتبع المؤسسة الملكية، مع تصاعد حدة المطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية بعد ان تصور البعض في بداية التسعينات ان العاهل المغربي قد عزى التحولات الديمقراطية في سعيها نحو الإصلاح والتغيير إذ قدمت

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المعارضة المغربية للعاهل المغربي ثلاثة مذكرات تتضمن تصوراتها بشان التعديلات الدستورية[٣٢].

هنا تجدر الإشارة - على نحو مابينا سلفا - ان هذه الاخيرة قد عكست محاولة مختلف القوى السياسية إيجاد توازن بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك دون المساس بصلاحيات المؤسسة الملكية وبسلطة العاهل المغربي كامير للمؤمنين[٣٣].

على هذا النحو يمكن القول إن تعديلات ١٩٩٢ قد توصلت بالفعل الى التخفيف من حدة عدم التوازن القائم بين كل من المؤسسة النيابية والحكومية.

وذلك من خلال إعطاء المزيد من الثقل للسلطة التشريعية مع توسيع صلاحيات رئيس الوزراء.

وفي ١٢ ايلول ١٩٩٦ تم إقرار الدستور عبر استفتاء شعبي وعدّت التعديلات التي ادرجت على دستور ١٩٩٢ بمثابة نقطة تحول اساسية في التاريخ الدستوري والسياسي المغربي حيث استمت في دعم السلطة التشريعية وحددت دور الحكومة في العديد من المجالات. ونظرة فاحصة على هذه الإصلاحات التي بلورتها المراجعة الدستورية لعام ١٩٩٦ نلاحظ من خلالها انها لم تتطرق إلى اسس وركائز المؤسسة الملكية بحيث استمر احتكار هذه الا خيرة للحقل السياسي[٣٤].

هذا وتجدر الإشارة إلى ان هذه الإصلاحات الدستورية وان حددت شكل واليات السلطة السياسية في المغرب لان الوثيقة الدستورية عدت في إطار هذا السياق دستوراً ملكياً بالاساس حيث لم يتم التفاوض بشانها ولم تعكس القوى داخل المجتمع المغربي عامة وإنما ابرزت هيمنة السلطة الملكية في إطار التوازن القائم[٣٥].

وعلى هذا النحو فإن المعارضة المغربية قبلت مبدا التناوب التوافقي يعدِه اتفاقاً سياسياً وليس استناداً إلى الدستور.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وهو ما يشير في مجمله إلى انه برغم الإصلاحات الدستورية التي تشهدها المغرب إلا ان دستوره الحالي لا يخدم كثيرا التحول الديمقراطي الحقيقي بحيث رات المعارضة إن المغرب يشهد إطاراً دستورياً ملكياً وليس دستورية حقيقة، وذلك لان:

١- التعديلات الدستورية في المجال الحكومي اتسمت بالتواضع النسبي نتيجة لاستمرار طبيعة بقاء العلاقة بين كل من المؤسسة الملكية والحكومة على حالها بحيث ظل النظام المغربي اقرب الى كونه ملكية برلمانية يتمتع فيها الملك بصلاحيات واسعة النطاق يصعب من خلالها تصور قبول هذا الاخير لوزراء لا يرغب في تعيينهم.

٢- عدم المساس بالصلاحيات الممنوحة للملك وهو عكس في مجمله الطابع السياسي لا الدستوري لهذه الإصلاحات.

خامسا: ملامح التحول الديمقراطي في المغرب

١- التعدديه الحزبيه

لقد عرف المغرب عقب الاستقلال حياة سياسية صاخبة وغنية، شكلت الاحزاب السياسية فيها عنصراً فاعلاً ومحورياً، وذلك بالنظر إلى القوة والمصداقية التي كانت تتوافر عليها. وبعد الإعلان عن حالة الاستثناء سنة ١٩٦٥، طال الاحزاب السياسية التهميش والإقصاء من الحياة العامة دام إلى حدود انطلاق المسلسل الديمقراطي، إلا انه منذ مطلع الثمانينات، اخذ الضعف والوهن يدب في الهيكل الحزبي المغربي.

ويضم المغرب ٢٩ حزباً سياسياً متباينة الاتجاهات، وتتفاوت من حيث اهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية، ويتمتع المغرب اكثر من اي دولة اخرى في الوطن العربي، بتاريخ طويل ومستمر لوجود الاحزاب السياسية، بما فيها الاحزاب العلمانية والطائفية والدينية، وكذلك تلك الاحزاب التي عدّت احزاباً إسلامية قبل ظهور وانتشار مصطلح

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاحزاب السياسية الجديد. ومع ان المغرب ظل منذ استقلاله في عام ١٩٥٦ وحتى منتصف التسعينيات دولة سلطوية قمعية، إلا ان الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الاحزاب السياسية او إعلان نظام حكم الحزب الواحد. ونتيجة ذلك التقليد، فإن بعض الاحزاب السياسية المغربية مستمرة في إظهار درجة من البناء والتنظيم غير مالوفة في الوطن العربي. وهذا لا يعني بالضرورة انها احزاب قوية ومزدهرة في الوقت الحاضر، او انها لا تشعر بالتهديد والمنافسة التي تواجهها من الاحزاب والحركات الإسلامية[٣٦].

ومن العيوب التي تسيء إلى التعددية الحزبية المغربية هي تفاقم النزعة الانقسامية داخل الاحزاب السياسية التي لا يوجد مايسوغها، سوى ضعف الحوار او انعدامه، والعجز عن التدابير الديمقراطية للاختلاف الطبيعي في الاراء وطغيان نزعة الإقصاء، في حين ان المطلوب في العمل الحزبي هو انه بدل سيادة لغة الإقصاء والتهميش، يجب ان تسود ثقافة الاختلاف التي تعتبر ركناً اساسياً من اركان التدبير المجتمعي. وفي هذا الإطار، يلاحظ ان الانشقاقات اصبحت احد المعالم المميزة للمشهد الحزبي المغربي، وهو الامر الذي اسهم في إضفاء المزيد من حالة عدم الاستقرار داخل النظام السياسي المغربي، وإذا بحثنا في الخلفيات المغذية لظاهرة الانشقاق هذه نجد انها تنحصر في ثلاثة اسباب وهي[٣٧]:

- الانشقاقات ذات النزعة الانفصالية.
- الانشقاقات الحزبية المدبرة.
- الانشقاقات ذات المرجعية الانقسامية.

ويمكننا تناول اهم الاحزاب السياسية على صعيد المشهد السياسي المغربي والتي تعكس اهم التوجهات الثقافية والتكوينات الاجتماعية والمطالب السياسية والاجتماعية في المجتمع المغربي[٣٨] (حزب الإتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية: وهو وليد انشقاق عن الاتحاد الوطني للقوى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشعبية في عام ١٩٧٢)، (حزب الاستقلال: وهو اول حزب سياسي مغربي تاسس عام ١٩٤٤ ابان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي)[٣٩]، (حزب الاتحاد الدستوري: تأسس سنة ١٩٨٣ وهذا الحزب يقيم نهجه على اساس من المحافظة على التقاليد الدستورية للدولة على محورية دور الملك الامر الذي يفسر دعم القصر له منذ تاسيسه). (حزب الوطني الديمقراطي: وهو الذي انشق عن التجمع الوطني للمستقلين في عام ١٩٨١)، (حزب الحركة الشعبية ظهرت الحركة في اواخر ١٩٥٨ كتعبير عن عدم ارتياح بعض القبائل البربرية عن الاوضاع الاجتماعية التي تحيا في ظلها القبائل المغربية بالمقارنة مع اوضاع المراكز الحضارية)[٤٠]، (حزب العدالة والتنمية وهو حزب ديني سياسي إصلاحي ذات مرجعية دينية يستند إلى مطالب الحركات الدينية، وتوكيد على ان حلها متصل بالواقع الإسلامي للمجتمعات العربية والإسلامية وليس من الخارج[٤١].

وفي هذا الإطار، يمكن القول انه برغم تمتع الملك بكل من الشرعية السياسية والدينية إلا ان ذلك لم يعن احتكاره للمجال الديني إذ ينافسه تيار ديني تمثل في العديد من الاحزاب السياسية والحركات ذات التوجه الإسلامي الديني، والتي انتشرت في ارجاء المغرب مشككةً في الشرعية الدينية للنظام السياسي إلا انها لم تمثل باي حال من الاحوال بديلاً سياسياً للنظام الحاكم.

إن الجديد في هذه الاحزاب انها راكمت تاييدا شعبيا قويا، مستغلة حالة التذمر السياسي والاجتماعي في الاوساط الشعبية، فاستغلت هذا التاييد للضغط في اتجاه تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية، واصبحت هذه المطالبة اكثر قوة وإلحاحاً بعد إنشاء تجمع سياسي سنة ١٩٩٢ عرف بـ ((الكتلة الديمقراطية)) التي ضمت احزاب المعارضة الرئيسية: الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وساهم هذا التجمع إلى حد كبير في صوغ مطالب موحدة تعبر عن مطالب العديد من الشرائح الاجتماعية(٤٢).

كما قد ائتلفت احزاب الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي في إطار تكتل جبهوي عرف باسم ((الوفاق الوطني)) وتجمع الاحزاب الاعتبارات السياسية والاجتماعية ذات الخصوصية المحلية والمقصود بها اساساً ((الهوية الامازيغية))(٤٣).

ب- الإسلام السياسي في المغرب

برغم تمتع الملك بكل الشرعية السياسية والدينية الا ان ذلك لم يعن احتكاره للمجال الديني حيث نافسه تيار ديني تمثل في الجماعات الإسلامية المتعددة التي انتشرت في إرجاء المغرب مشككةً في الشرعية الدينية للنظام، وبرغم تعبير هذه الجماعة عن موجة من موجات الرفض للنظام السياسي إلا انها لم تمثل باي حال من الاحوال بديلا سياسيا للنظام الحاكم(٤٤).

وعلى الرغم من صفة الضعف التي يجمع عليها الدارسين وتؤكدها المصادر العديدة في وصف حركات الإسلام السياسي في المغرب، فإن ذلك لم يمنع من تنوع هذه الحركات بين جماعات إسلامية ذات هدف ديني بحت، وجماعات لها ارتباطات مع نظم عربية محافظة، وجماعات تاثرت بفكر الاخوان المسلمين، وتكونت من العناصر المثقفة، وتدخل في إطار ما يطلق عليه "السلفية الجديدة "، ومن اهدافها استخدام الإسلام كوسيلة من وسائل الحركة لتهديد الاستقرار السياسي للنظام السياسي المغربي، ولم تسلم الحركات الإسلامية في المغرب من الظروف التي اضطرتها للعمل السري، مما دفع إلى نشاة جماعات جديدة منها "الجماعة الإسلامية " التي انشئت في عام ١٩٩٢ واخذت اسم "حركة الإصلاح والتجديد"(٤٥).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وتراوحت علاقة المؤسسة الملكية والجماعات الإسلامية بين ثلاث دوائر:

- **دائرة الإدماج الجزئي**: وتجسده علاقة المؤسسة الملكية بحركة التوحيد والإصلاح حيث تتلاءم هذه الدائرة مع إدراك سياسي وخبرات المؤسسة الملكية وثقافتها السياسية، كما انه قد تم تجريبه في عقد التسعينات مع القوى اليسارية، وكانت له بعض النتائج الإيجابية لتطويق بعض الضغوط على النظام داخلياً، فضلاً عن ان هذا الخيار يسهم في إجراء توازنات بين ميراث ديني شعبوي محافظ، وبين إسلام سياسي مناضل. إن دائرة الإدماج الجزئي قد تدوم ما لم تشكل خطرا على رمزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي[٤٦].

إن عدم احترام الحدود السياسية التي حددتها المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي، قد يدفع هذه الاخيرة إلى دائرة الإقصاء الجزئي، فهذه الدائرة محددة بشروط سياسية.

- **دائرة الإقصاء الجزئي**: التي تجسدها علاقة المؤسسة الملكية بجماعة العدل والإحسان، لا ترغب في الاستبعاد الكلي لجماعة العدل والإحسان لاكثر من هذا المستوى، خشية حدوث مشكلات جانبية اخرى، قد تؤثر على الاستقرار الاجتماعي خاصة في ظروف يعاني فيها المغرب من اكثر من مشكلة وازمة على المستوى الاجتماعي السياسي والاقتصادي. فالمؤسسة تشد طرف الحبل لكن في الحدود التي لا تجرّ إلى المواجهة إستراتيجية الاستبعاد الكلي الذي يقوم على سياسة تجفيف الينابيع كما حصل مع الجماعات الجهادية السلفية وفي الوقت نفسه لا تترك المجال رحباً لحركة الجماعة. والجماعة تتاثر بإستراتيجية الاستبعاد الجزئي في الحدود التي لا تنزلق إلى العنف ولا تقبل بالمشاركة السياسية وفق القواعد القائمة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ويمكن إجمال عناصر هذه الدائرة في عدم نفي جماعة العدل والإحسان نفيا مطلقا قديما او جديدا، السماح بوجودهم باشكال مختلفة اجتماعية وثقافية وعلمية، عدم السماح لهم باي وجود سياسي شرعي معترف به، التدخل من حين لاخر باستخدام اليات امنية وقضائية لتحجيم نفوذهم.

- **دائرة الاستبعاد الكلي**: وتجسدها علاقة المؤسسة الملكية بالجماعات المتشددة، وتقوم هذه الدائرة المواجهة الشاملة والملاحقات القضائية، إن تجارب وخبرات المؤسسة الملكية واجهزتها بلورت مجموعة من العقائد القضائية والامنية والتشريعية إزاء هذا النمط من الجماعات المعارضة ومتابعتها. وعدها تمثل احد مصادر تهديد شرعية وامن واستقرار النظام السياسي.

ج- المراة والتحول الديمقراطي

يعود ارتقاء المراة المغربية إلى المؤسسة التشريعية منذ التسعينات انطلاقا من الانتخابات التشريعية في ١٩٩٢. كما وضعت الحكومة في عام ١٩٩٩ خطة عمل تتضمن مجموعة من الاقتراحات الرامية لتحسين وضع المراة واندماجها في التنمية بمكافحة الامية ورفع نسبة مشاركتها في الحياة السياسية.غير ان الخطة اثارت معارضة وزير الاوقاف ورؤساء المجالس العلمية وحزب العدالة والتنمية[٤٧].

وإذا كانت الحركة النسائية قد كثفت من تحركاتها في السنوات الاخيرة لتوسيع وتطوير هذه المشاركة بشكل اكثر اهمية من خلال توسيع اللائحة الوطنية من ١٠ بالمائة التي حددت في انتخابات ٢٠٠٢، إلى ٣٣ بالمائة، فإن النتائج التي اسفر عنها هذا الاقتراع لم تحسن بشكل ملحوظ هذه التمثيلية؛ حيث وصل عدد النساء الفائزات في هذه الانتخابات ٣٤ امراة من مجموع ٣٢٥؛ وبخاصة وان اللائحة ظلت مقتصرة على ٣٠ امراة اي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

١٠ بالمائة من مجموع المقاعد، كما ان العديد من النساء لم يحظين بتراس اللوائح الانتخابية؛ وهو ما لا ينسجم مع ما حققته المراة من تطور في عدة مجالات سياسية وعلمية وعملية(٤٨).

لقد حالت طبيعة الثقافة السائدة دون تطلعات المراة في زيادة نسبة المشاركة في العمل السياسي كما اصطدمت هذه التطلعات بممارسة حزبية تحكم فيها مضمون خطاب سياسي يقضي بان المجتمع المغربي لم يصل بعد لقبول ترشيح المراة وان الاوضاع الاجتماعية في المغرب لاتسمح بذلك(٤٩).

وعلى ذلك تظل نسب ترشيح المراة محدودة، اما نسب الناجحات فلا تكاد تذكر(٥٠)، ومع ذلك فإن وصول المراة للبرلمان هو من قبيل التطور الايجابي على صعيد التحول الديمقراطي في المغرب، وإن كانت المحاذير لاتزال تكتنف سبله.

هـ - الانتخابات

شهد المغرب في ٧ / ايلول/ ٢٠٠٧؛ إجراء انتخابات تشريعية، تعد الثامنة بعد الاستقلال والثانية في عهد العاهل محمد السادس. بالرغم من الانتخابات يمكن استنتاج الاتي(٥١):

- ان النظام الانتخابي المعتمد في المغرب منذ تجربة انتخابات ٢٠٠٢، المبني على النسبية عبر اللائحة في دورة واحدة هو نظام لا يخول لاي حزب استيفاء ما يزيد عن ٨٠ مقعد من مقاعد مجلس النواب ودلك مهما اتسعت القاعدة الانتخابية لهذا الحزب.
- انه حتى في حالة إعطاء القصر الملكي الضوء الاخضر للاحزاب الفائزة في الانتخابات الجارية لإحداث تحالفات من اجل إنشاء اغلبيات في مجلس النواب يعتمدها الملك في تسمية الوزير الاول المقبل لن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يكون في وسع هذا الوزير الاول اقتراح سوى لائحة الوزراء الـذين يبقى للملك وحده الحق في قبولها او طلب تعديلها.

- ان لائحة اعضاء الحكومة (الوزير الاول و الوزراء) التي ستحظى برضا الملك، لن يكون امامها إلا قبول وجود اعضاء اخرين داخلهـا (وزراء) غالباً ما يسمون وزراء سيادة حزبيين او تقنوقراطيين.
- انه، كما دابت العادة التي ترسخت خلال عهد الحسن الثاني و وزيـر داخليته المتوفى إدريس البصري، يبادر الملك إلى تعيين كتاب عامين للوزارات قبل استلام وزراء الحكومة لمفاتيح حقائبهم و ذلك ليكـون هؤلاء الوزراء رهائن لدى اولئك الكتاب العامين.
- انه حتى في حالة تمكن حزب ما من حشد اغلبية نيابية لصالحه مـن اجل إسقاط الحكومة المسماة من قبل الملك لن يمكنه ذلك لسبب بسيط هو انها ستكون حكومة للملك الذي يستحيل علـى اي مـشارك فـي البرلمان محاولة القيام بمعاكسة المشيئة الملكية.
- ان الحكومة في صيغتها النهائية سيكون على اعضائها نسيان البرامج السياسية للاحزاب السياسية التي ينتمون إليها واستمدت شرعيتها من نتائج الانتخابات التشريعية التي انبثقت عنها، والا يمتثلوا سوى إلـى البرنامج الحكومي الذي سيوصيهم الملك بالعمل على تنفيذه.

و - الإصلاح السياسي في العهد الجديد(٥٢)

لقد تولى محمد السادس السلطة بعد توقيع كل من الوزير الاول عبـد الرحمن يوسفي وباقي اعضاء الحكومة والعلمـاء وزعمـاء الاحـزاب وغيرهم من الشخصيات وذلك في إطار الالتزام بالطابع التقليدي للنظـام الذي يؤكد سمو المؤسسة الملكية على بقية الفاعلين السياسيين. ومن جانبه اعلن محمد السادس عن تبنيه لتوجه ديمقراطي يعكس الواجهة الحديثـة للنظام من خلال احترامه للمؤسسات ولحقوق الإنسان والحريات العامـة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وتحديث مختلف البني الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع عدم إغفال ركائز الواجهة التقليدية للنظام المغربي.

لقد اكد محمد السادس اهمية السير قدما على نهج الحداثة بما يضمن رفع الاداء الاقتصادي والسياسي للنظام(٥٣).

وقد بادر بالفعل باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي كان من شانها التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة للنظام بشان ملف حقوق الإنسان اطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين، كما سمح بعودة عدد من المعارضة واسرهم.

كما حرص العاهل المغربي في محاولة غير مسبوقة بتحجيم سلطات وزير الداخلية التي اتسمت بالاتساع في عهد الملك الحسن الثاني وكللت هذه المحاولات بإقالته وذلك نتيجة لعدد من التجاوزات التي اتهم بشانها وشملت مجموعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان(٥٤).

وعلى صعيد اخر اكد الملك محمد السادس تحقيق قدر اكبر من التواصل مع الجماهير وتحقيق تصالح مع مواطني العديد من المناطق المغربية التي سيق ان اعلنت عن سخطها تجاه النظام في فترات سابقة،هدا كما لم يغفل الملك محمد السادس اهمية محاربة الفقر ومشكلة انعدام والعدالة التوزيعية وفتح ملف التعليم من خلال إنشاء لجنة عهد إليها إعداد ماعرف "بالميثاق الوطني للتربية والتكوين" وبطبيعة الحال شغل ملف الإصلاح السياسي قمة هذه التحديات التي تشهدها العهد الجديد.

وبرغم اقترانه بغيره من محاولات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي نتيجة صعوبة الفصل فيما بينهم إلا ان الملك محمد السادس اولى اهتماما خاصا بالإصلاح السياسي وبمصداقية المؤسسات النيابية.حيث اعلن الملك محمد السادس خطابه في ٢٠١١/٣/٩، عن إصلاح عميق للدستور لتعزيز الديمقراطية (٥٥). جاء بعد سلسلة من المظاهرات والمسيرات التي شهدتها مدن مغربية عدة، دعت إليها حركة شبابية تسمي نفسها (حركة ٢٠

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شباط). حيث كان من ابرز مطالب هذه المسيرات(إقرار دستور ديمقراطي)، وهو المطلب الذي استجاب له الملك بعد توسيع الاستشارة مع مختلف الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية وكذا الشبابية[٥٦].

ولعل اهم سؤال يثار هو المتعلق بما إذا كانت التعديلات الدستورية ستشمل الفصل ١٩ من الدستور، الذي يضمن السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها الملك بالمغرب، باعتباره اميرا للمؤمنين وضامنا لاستمرار الدولة و لاحترام مقتضيات الدستور. ومعلوم ان عدة نقابات واحزاب وجمعيات حقوقية قد طالبت لسنوات بتعديلات دستورية على راسها الفصل ١٩.

ولم يشر العاهل المغربي، باي شكل من الاشكال، إلى الانتفاضة التي تشمل دول شمال إفريقيا وغيرها. ويعتبر الملك محمد السادس، وهو حليف لاوربا وللولايات المتحدة معا، ملكا إصلاحيا مقارنة مع والده الحسن الثاني ذي القبضة الحديدية، رغم ان حقوق الإنسان في البلاد مازالت عرضة للانتقاد. ففي شهر اكتوبر المنصرم، ذكر تقرير لمرصد حقوق الإنسان، ان العديد من المشتبه فيهم في جرائم الإرهاب المعتقلين يتعرضون لخروق عديدة، بيد ان الحكومة تنفي هذه الادعاءات[٥٧].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخاتمه

على الرغم من إعلان الملك محمد السادس، منذ بداية عهده، التشبث بالاختيارات الكبرى للنظام السياسي كما كانت عليه في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، مع بعض التجديد، من خلال مقولات ذات طابع ديمقراطي، كالحديث عن ((المشروع المجتمعي الديمقراطي، المفهوم الجديد للسلطة، التدبير الفعال، خدمة المواطن والتنمية، واجب المواطنة، النظام الديمقراطي، دولة الحق والقانون، الدمقرطة، التحديث الشامل))..
إلا ان هذه المقولات لم تثمر في الواقع السياسي المغربي الشئ الكثير، رغم ما صاحبها من مبادرات عملية، بل ان بعض هذه المبادرات شكلت عائقاً امام التحديث المطلوب، وذلك بتقويتها منحى ملكية تنفيذية على حساب مؤسسات دستورية اخرى يطبعها الجمود، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن تلك المبادرات كانت، وما تزال، موسومة بالتردد بين افق ديمقراطي يفرضه البحث عن الشرعية واستمرار الدعم الدولي، وخصائص نظام سياسي مغلق في جوهره، رغم انفتاحه على بعض إشكال الديمقراطية.

غير انه يمكن القول ان هناك العديد من الانتقادات التي توجه لعملية التحول الديمقراطي من اهمها:

١- حصر اشكالياته في مستوى سطحي كونه يستهدف إحداث تعديلات دستورية حسب.

٢- استبعاد الحركة الإسلامية من التقدم برؤيتها او استشارتها في عملية التحول وان كانت إتاحة الفرصة لبعض فصائلها لدخول البرلمان يعد امراً ايجابياً في هذا السياق.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٣- ظهور مطالب حزبين رئيسين هما حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي وكانهما الطرف الوحيد الذي يحظى بالشرعية في المطالبة بالتحولات مقابل نزع الشرعية عن المنافسين.

٤- هيمنة الملك على قلب الحياة السياسية في المغرب وإصراره على إن يملك ويحكم معا، واستخدامه العديد من السبل التي تدعم هذا الهدف، ولاسيما تكريس الثقافة التقليدية ودهم العلاقات العشائرية. واستخدام ستراتيجية الموازنة الحزبية التي تضعف الاحزاب التي تفتقد الطابع المؤسسي بالفعل.

وفي ظل المتغيرات الجديدة في الدول العربية بدات ترتفع الاصوات في الاوساط السياسية والثقافية والإعلامية وحتى الامنية المغربية متسائلة بنوع من التشكيك المشروع، هل المغرب محصن من رياح التغيير الذي جرف تونس ومصر ومرشح لجرف انظمة دول عربية اخرى؟ ام ان تاثيرات هذا التغيير قد تجبر النظام الملكي على الوعي بحساسية اللحظة التاريخية ويبادر بانفتاح حقيقي خاصة وان جزءا من المغاربة بدءوا يعتبرون ان صلاحياته الدستورية اصبحت عائقا امام التطور الديمقراطي؟.

المغرب من الدول التي بدات تتاثر برياح الديمقراطية التي تهب على العالم العربي، وبدا النظام الحاكم يتخذ إجراءات لتلبية بعض مطالب المواطنين خاصة بعد إعلان الشباب وحركات سياسية التظاهر في (٢٠ شباط ٢٠١١)، وان كانت الإجراءات المتخذة لاترقى للمطالب الحقيقة التي تتجلى في إصلاح سياسي عميق يشمل اساسا الدستور ووضع حد لبعض الممارسات السياسية والمالية المتهورة.

وفي ظل سيطرة النظام على جميع منافذ الإعلام والتمويه بهامش ديمقراطي مزيف، اصبحت شبكات التواصل الاجتماعي هي المعبر عن هموم وتطلعات المغاربة. وإذا كان المغاربة يحملون الحكومة ماسي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشعب، فالخطاب بدا يتطور، فقد انتقل إلى محيط الملك اما الان فالبعض يسائل الملك محمد السادس مباشرة بحكم توفره وفق الدستور على جميع الصلاحيات لإصلاح الوضع. ولكن هذه الصلاحيات الدستورية لم تحد من الفوارق الاجتماعية التي تتفاقم، واصبحت خروقات حقوق الإنسان فظيعة.

وإذا كان المنطق يؤكد ان الملكية هي ضمان الاستقرار في البلاد، فالمنطق يحتم على الملك محمد السادس نهج سياسة عادلة لكل الشعب المغربي وليس لفئة المحظوظين حفاظاً على هذا الاستقرار والتوازن، لان شعور المهانة لم يعد يطاق في المغرب وهو الاخطر ومبارك سقط في مصر بسبب إهانته لشعبه. والصلاحيات التي يوفرها الدستور للملك تجعله قادرا على وقف الفساد وخروقات حقوق الإنسان، وإذا لم يفعل، فمنطقياً وعملياً يصبح جزءاً من المشكلة وتجوز مساءلته من الناحيتين الدينية والسياسية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

The problematic conciliation between the democratic conversion and the traditional inherited of the Moroccan political system

Mohamed Saleh Shtaib
Assist lecturer /College of political science/University of Mosul

Abstract

The reality of the contemporary Moroccan political system today is determined depending on three fundamental considerations:religion. Moroccan fraditions and the stage demand. Emerging from these three considerations, we find three types of legislation: the historic source, norm, the written constitution and each type is coming with certain "constitutional" field, So, the constitution is made to achieve the process of formulation to these types, but inspite of that there is agreat contradiction among the Islamic and historic thoughtsthat represented by believers principality in chapter 19 of Moroccan contitution, and the iden that the honorable ancestry of the King who belong himself the munificent messenger. The what is called (traditional), and throgh the who try to combine this tradition by modernity through the conttitution and the guoted thoughts from the Western constitution specially the Frenchone, that- what is the political, intellectual and ideological link constitutionally unstable and non- balanced.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الهوامش

(١) محمد سالمان، النخبة السياسية في المغرب، في علي الصاوي محررا، النخبة السياسية في العالم العربي، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص٤٩٨.

(٢) انظر الدستور المغربي الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٩٦، المادة الأولى

(٣) المصدر نفسه، المادة ١٩.

(٤) يستند هذا الوضع الذي يتمتع به الملك في المغرب إلى عدد من الاسس يرجع تاريخها إلى عصور سابقة لقب أثنائها السلطان المغربي باسم (الإمام) أو (أمير المؤمنين) وقد ورث نظام الحكم في المغرب المعاصر معالمه الرئيسية من نظام دولة الموحدين دون أي تغيير يذكر الأمر الذي أتاح له ممارسة نوع من الحق الإلهي في الحكم رغم اندثار هذا النمط في معظم دول العالم منذ قرون مضت. ومن ثم تمتع الملك بمكانة دينية خاصة أضفت نوعا من القداسة على شخصه، وأباحت إمكانية معارضة سلطة حكومته دون المساس به أو معارضة فزارته، للمزيد انظر د.عبدالسلام نوير، التحول الديمقراطي في المملكة المغربية، في د. مصطفى كامل السيد (محررا) الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦) ص٢٧٢. ومحمد سالمان، مصدر سابق، ص ٤٩٠-٤٩١. كذلك ينظر: د.محمد عبد الباقي الهر ماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص٨٩.

(٥) ويشير البعض الى انه توجد بالمغرب ثلاث دساتير:

أ- دستور تاريخي من ثوابته الدين الإسلامي. ويستلهم مبادئه الاساسية من المنظومة الإسلامية وهو دستور بضبط العلاقة بين الأمة والامير.

ب- دستور عرفي يستوحي مضامينه من الأعراف والتقاليد المغربية التي تعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي.حين ترسخت دعائم مؤسسة السلطان الشريف وهي مضامين تحدد ضوابط علاقات الرعية - القبائل - بالسلطان.

ج- دستور وضعي او مكتوب ويستمد إحكامه وتصوراته من التجربة المغربية،وهو دستور يحدد العلاقة التي تحكم الشعب بمجموع المواطنين والملك كرئيس لدولة حديثة.ينظر،د.عبد الغفار رشاد، التحول الديمقراطي في المغرب، (الجيزة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص١٦.

(٦) د. احمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب،(الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١.

(٧) المصدر نفسه، ص٢.

(٨) د.عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢.

(٩) د. احمد الرشيدي، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية،بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٠٦.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(١٠) د.عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(١١) خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، في د. احمد الر شيدي، مصدر سبق ذكـــره،ص ١٠٨.

(١٢) محمد سالمان، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٣-٤٩٤.

(١٣) د. محمد عابد الجابري، مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المـــستقبل العربي،الـــسنة ٢١، العدد ٢٣٩ (يناير ١٩٩٩) ص٢٢.

(١٤) وقد حظي مفهوم الثقافة السياسية باهتمام العديد من المفكرين المحدثين سواء من انتمى منهم إلى الحضارة الغربية أو كان من مفكري وعلماء السياسة العرب، حيث يـــذهب دياموند إلى أن الثقافة السياسية هي (معتقدات الناس واتجاهاهم وأفكارهم ومشاعرهم وتقييماهم السابقة إزاء النظام السياسي وتصورهم لدور الفرد داخله وهي تختلف من بلد إلى آخر بل داخل نفس البلد، تبعا لاختلاف تجارب الحياة)، والثقافة السياسية أيضا تشير إلى (مجموعة الأفكار والاتجاهـــات إزاء السلطة، وقواعد ضبط السلوك والمسئوليات الحكومية، وما يعده الناس حقوقا)،للمزيـــد حول الثقافة السياسية ينظر:

Larry Diamond, Intrroduction: Political Culture and Democracy, in: Larry Diamond, (Ed) P: Political Culture and –Democracy in Developing Countries, (London: Lynne Rienner Publishers,1993), p,1.

David Robertson, The Penguin Dictionary Polities, (London : Penguin books, 1993), p,362

(١٥) د.عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

(١٦) د. عبدالغفار رشاد، مصدر سبق ذكره، ص،ص ٤- ٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص٦.

(١٨) د. عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

(١٩) عمر الشرقاوي، الحادي عشر من سبتمبر وقضايا الإصلاح الـــسياسي في المغـــرب، شـــبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٦/٩/١٢-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢.

(٢١) د. هدى متيكس،الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسي،في د. مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي،(الجيزة:مركز بحوث ودراسات الدول الناميـــة، جامعـــة القاهرة، ٢٠٠٦) مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

(٢٢) ورد نص هذا الخطاب الملكي في : محمد مصطفى القباح" المسلسل الديمقراطي الواقع والافاق، ١٩٧٥-١٩٨٣" في احمد جديرة واخرين، التجربة الديمقراطيـــة في المغـــرب، (القـــاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ١٨٧.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٢٣) د.هدى متيكس، التطور الديمقراطي في المغرب، وافاق التسعينات، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص٥-٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٠.

(٢٥) د.هدى متيكس، الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

(٢٦) من خطاب الملك الحسن الثاني في ١١ تشرين الأول ١٩٩٦.

(٢٧) زعماء الأحزاب الذين وقعوا على ميثاق الكتلة الديمقراطية هم : عبد الرحمن يوسفي، محمد بوسته، عبدا لله إبراهيم،محمد بن سعيد، علي يفته.

(28) د. هدى متيكس، الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨.

(٢٩) اليزيد بركة، حكومة التوافق،المسار التكتيكي الاستراتيجي للانتقال العسير،(الدار البيضاء: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٢١.

(٣٠) د. سعيد بن سعيد العلوي، التجربة الديمقراطية في التحول الديمقراطي، في. د. كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ندوة، الطبعة الأولى، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٦)، ص٥٠٢.

(٣١) والبربر او الأمازيغ هم جماعة أثنية رئيسة في المغرب ويشتركون مع الاغلبية العربية في الدين (الإسلام) والمذهب (سنة مالكية) والسلالة السامية- الحامية ويتمركزون في ثلاثة مناطق هي الريف (شمال المغرب)، وجبال الأطلس (شرق المغرب)، والجنوب. وهي جميعها مناطق وعرة ونائية يصعب اختراقها والسيطرة عليها من قبل الحكومة المركزية وقد ساعد ذلك البربر على الاحتفاظ بلغتهم وكثير من عناصر ثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي القبلي، رغم اعتناقهم التدريجي للإسلام، إذ يكون البربر عنصراً مهماً جداً في تركيب المجتمع المغربي، وهم سكان المغرب الأصليون قبل الفتوحات العربية الإسلامية. ومع أنهم قبلوا الإسلام، إلا أنهم ظلوا متمسكين بهويتهم الثقافية. للمزيد ينظر: د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦)، ص ٢٦١. وكذلك محمد المختار العرباوي، في مواجهة النزعة البربرية وإخطارها الانقسامية،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥)، ٣٧.

(٣٢) د. هدى متيكس، الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ٢٤٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٢٥٠.

(٣٤) د.هدى ميتكس، التطور الديمقراطي في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٣٥) وعلى هذا الأساس فان قوى المغرضة وافقت على مبدا التناوب التوافقي باعتباره اتفاقا سياسيا وليس استنادا إلى الدستور.

(٣٦) مارينا أوتاواي وعمر حمزاوي، " الاحزاب العلمانية في الوطن العربي : الصراع على جبهتين "، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٦)، خريف ٢٠٠٧)، ص ١٢.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٣٧) للمزيد من التفصيل ينظر: د. سعيد بنسعيد العلوي،" التجربة المغربية في التحول الديمقراطي "، في د. كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني، ندوة، مصدر سبق ذكره، ص **٥١٥**. وكذلك ينظر: محمد منار، تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها: حالة المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (**٣٠**)، **٢٠١١**)، ص**٨٣**.

(٣٨) د. عبد السلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٣٩) المصدر نفسه، ص **١٠٩**.

(٤٠) توفيق المديني، " المغرب : الانتقال الهادئ إلى الديمقراطية التعاقدية "، مجلة شؤون الاوسط، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (**٧٠**)، مارس **١٩٩٨**)، ص **١٢٠**.

(٤١) د. محسن الأحمادي، " الحركة الإسلاموية والإصلاح السياسي في المغرب "، مجلة الديمقراطية، (القاهرة : مؤسسة الاهرام، العدد (٢٧)، يوليو **٢٠٠٧**)، ص **١٣١**.

(٤٢) شعيب عمر ولد الحاج، "التحول الديمقراطي في المغرب الأسباب الداخلية والخارجية، مصدر سابق، ص **١٢٧**.

(٤٣) د. هدى ميتكيس، " الإصلاح السياسي في المغرب "، في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص **٢٥٩**.

(٤٤) د.هدى ميتكس، الشرعية الدينية، دراسة حالة كل من المغرب ومصر في د. مـصطفى كامـل السيد(محررا)، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، **١٩٨٩**)، ص، ص **٤٩٤-٤٩٥**.

(٤٥) حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، **١٩٩٩**)، ص **٧٨**.

(٤٦) عمر شرقاوي، انترنت، مصدر سبق ذكره، ص**٢**.

(٤٧) المنظمة العربية لحقوق الانسان، حقوق الانسان في الوطن العربي **٢٠٠٠**، ص**٢٣٢**.

(٤٨) إدريس لكريني، دروس ودلالات الانتخابات التشريعية المغربية الاخيرة (أيلول2007، شـبكة المعلومات الدولية، **٢٠٠٧/١١/٢٠**. http://www.grenc.com

كذلك ينظر: سارة الطواهري، تراجع تمثيل المراة في البرلمان المغربي، شبكة المعلومات الدولية، **١٧/** ايلول/ **٢٠٠٧**: http//www.magharebia.com.

(٤٩) د عبد السلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص**٢٩٦**.

(٥٠) المصدر نفسه، ص**٢٩٦**.

(٥١) الميزات الأساسية للانتخابات التشريعية ليوم **٧/** ايلول/ **٢٠٠٧**.شبكة المعلومات الدولية، **٢٠٠٧/٧/١٧**. http://www.achr

(٥٢) دشن المغرب بداية جديدة من سنة **١٩٩٨** عهدا جديدا،تميز بمسالتين تاريخيتين هما:

اولاً: المصالحة التاريخية بين الحكم والمعارضة الوطنية،التي صوت أهم حزب فيها وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بنعم على دستور **١٩٩٦**، وهو ماافضى إلى حكومة التناوب التوافقي سنة **١٩٩٨**، التي ترأسها زعيم هذا الحزب.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: تولى الملك محمد السادس العرش، بعد وفاة والده الحسن الثاني **١٩٩٩**، ودخول المغرب بالتالي في تجربة حكم سياسي. ينظر محمد بهضوض، الاصلاح السياسي في المغرب، بين الممكن والمستحيل- ما بعد انتخابات **٢٠٠٧**، الطبعة الأولى، (الرباط: المنار للنشر، **٢٠٠٧**)، ص**٥٧**.

(٥٣) خطاب محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب **٢٠** اغسطس **١٩٩٩**.

(٥٤) إذ بمجرد توليه الحكم، اصدر الملك محمد السادس أمرا بتنحية إدريس البصيري وزارة الداخلية وكأنه بهذا العمل يريد أن يقول بأن سياسيته الداخلية لن تكون مشابهة لسياسة والده حتى يبقى الشعب المغربي على أمل التغييرات التي قد يحدثها.ينظ ـر:د.حسنين توفيق إبراهيم،التطور الديمقراطي في الوطن العربي،قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية،السنة **٣٦**، عدد **١٤٢**، (أكتوبر، **٢٠٠٠**)، ص**٢٥-٢٦**.

(٥٥) يعتبر الخطاب الملكي في التاسع اذار **٢٠١١** منعطفا تاريخيا بين عهدين، عهد العشرية الاولى من حكم محمد السادس التي كان اخر دستور لعهد الحسن الثاني هو المحدد لطريقة الحكم وبنية الدولة والمؤسسات السياسية، وعهد يطل على دستور محمد السادس الذي بدت ملامحه الكبرى جلية في هذا الخطاب، سواء فيما يخص بنية الدولة وإعادة النظر في تركيبتها ومهام الوحدات اللامركزية، أو فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والمؤسساتي من فصل للسلطة وتوضيح اختصاصاها وتقوية الأجهزة المنتخبة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتنصيص على منظومة إضافية لهم الحقوق والحريات العامة، ينظر د.عبد اللطيف بروحو، التوجهات الكبرى للإصلاح الدستوري بالمغرب، شبكة المعلومات الدولية، **٢٠١١/٣/١٦**، http://www.facebook.com

(٥٦) المغرب، اصلاح عميق للدستور لتعزيز للديمقراطية، شبكة المعلومات الدولية، **٢٠١١/٣/١٠**، http://www.facebook.com

(٥٧) الخطاب الملكي في الصحافة الدولية: جلالة الملك محمد السادس يتعهد بالإصلاح فيما يواجه جيرانه الانتفاضات، شبكة المعلومات الدولية، **٢٠١١/٣/١١** http://www.maghress.com

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com